

## أكدت عدم وقف خدمات ال «بلاك بيرى» الهيئة المنظمة للاتصالات: سنطلب مفاتيح التشفير إذا لم تتمكن القوى الامنية من الحصول على المعلومات

وليس الشبكات فقط، للتأكد مما إذا كان هناك أي استغلال من قبل بعض مستخدميها بطريقة أو بأخرى، كالإرهابيين والمخلفين بالأمن.

وتابع: تطبيقاً للقانون ١٤٠/١٤١ وللتأكد من أن ذلك ممكن على الخدمات المقدمة في لبنان، رأينا من الضرورة مراجعة هذه الخدمات وتقييمها، ولا سيما الخدمات المشفرة وفي مقدمها البلاك بيرى والسكايب وغيرهما. ويتم تقويمها ليس فقط من الناحية الأمنية وإنما أيضاً من الناحية التقنية والقانونية والتجارية والخدمية، ومعرفة مدى تأثيرها على المشتركين والمواطنين.

وأكد حب الله أن الهدف من ذلك ليس إيقاف الخدمة والتعرض للحريات الشخصية، وإنما درس الخطوات اللازمة داخلياً وخارجياً حتى نصل إلى تأمين تطبيق القوانين المرعية، وفي الوقت ذاته حماية الشبكة ومستخدميها والمواطنين اللبنانيين.

وقال: إننا نقوم بجولات داخلية ونعد الدراسات اللازمة في هذا الشأن من النواحي التقنية والقانونية والتجارية، وفي الوقت ذاته ننسق في هذا الموضوع مع السلطات المعنية

التتمة

كشفت رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات بالإجابة عما حب الله أنه إذا لم تتمكن القوى الأمنية اللبنانية من الوصول إلى المعلومات الضرورية للتأكد من بعض القضايا المتعلقة بخدمات بلاك بيرى، فبالطبع سنطلب من الشركة الكندية التي تتولى نظام التشفير المركزي، تسليم القوى الأمنية والقانونية والقضائية اللبنانية مفاتيح التشفير، أو العمل بأي طريقة تؤمن تطبيق القانون والمحافظة على الأمن في لبنان.

كلام حب الله جاء رداً على سؤال عن آلية تقييم المخاوف الأمنية المرتبطة باستخدام خدمات بلاك بيرى في لبنان، حيث قال: بعد الإنجاز الكبير الذي تحقّق في اكتشاف العملاء المتعددين وخصوصاً في قطاع الاتصالات، كان لا بد من إجراء مسح شامل لكل الشبكات الخاصة الموجودة في لبنان، ووضع الضوابط والتوجيهات اللازمة بحيث تقوم إدارة الشركات والمشغلين، بما يلزم لتأمين الشبكة والمستخدمين فيها.

وأعلن أن الهيئة أصدرت التوجيهات الضرورية إلى شركات الاتصالات الخاصة، وفي الوقت ذاته ارتأينا الإطلاع على الخدمات الأخرى المتوفرة في لبنان لجهة الخدمات

## تتمة ٦ الهيئة المنظمة للاتصالات: سنطلب مفاتيح التشفير ...

بلاك بيرى وغيرها، لتقييم مدى تطابقها مع الأنظمة والقوانين المرعية، وذلك بهدف إجراء المقتضى من قبل السلطة اللبنانية المعنية عند اكتمال الدراسة في حال عدم التطابق.

كما يهم الهيئة إعادة التأكيد على عدم اتخاذ أي قرار بوقف أي من خدمات البلاك بيرى حتى تاريخه، وأن الهيئة تقوم، كما عهدت منذ تأسيسها حتى اليوم، بتدعيم أي توصية أو قرار صادر عنها بالتعليل العلمي والقانوني وينشر ذلك على موقعها الإلكتروني تطبيقاً لمبادئ الشفافية المعتمدة.

وإن الهيئة، في درسها لمعطيات خدمات الداتا المعنية (خدمات الماسنجر، والبريد Push-email، والتصفح الإلكتروني وغيره) المستعملة عبر الهواتف الذكية في لبنان، تسعى إلى ضمان حقوق المستهلك بتوفر الخدمات المتطورة وضمان أمن معلوماته من جهة، وبتطبيق القوانين المرعية الإجراء من جهة أخرى، وخصوصاً تلك المتعلقة بضمان أمن وأمان المعلومات وشبكات الاتصالات.

من ناحيته، أكد نقيب أصحاب شركات الخليوي والاتصالات انطوان هير أهمية ان ينطلق أي بحث في مسألة تكنولوجيا البلاك بيرى، من مبدأ المواءمة بين الاعتبارات الامنية للدولة اللبنانية وبين الاعتبارات الاقتصادية والفوائد غير المحدودة التي توفرها هذه التكنولوجيا، خصوصاً أنها باتت ركناً رئيساً في العمليات التجارية، مع الإشارة الى ان أكثر من ٦٠ ألف مشترك يستخدمون البلاك بيرى في لبنان.

كوزارتي الإتصالات والداخلية وغيرها من القوى الأمنية والعسكرية. سننجز هذا التقييم وسنقدمه بالطبع إلى السلطات المختصة، والقرار يتخذ في حينه.

وعما إذا كانت الهيئة ستعتمد إلى طلب مفتاح التشفير من الشركة المختصة، قال حب الله: إذا لم تتمكن القوى الأمنية اللبنانية من الوصول إلى المعلومات الضرورية للتأكد من بعض القضايا فبالطبع سنطلب من الشركة الكندية RIM التي تتولى نظام التشفير المركزي، تسليم القوى الأمنية والقانونية والقضائية مفاتيح التشفير، أو العمل بأي طريقة تؤمن تطبيق القانون والمحافظة على الأمن في لبنان. لكن إلى الآن لا يمكننا التكهن إلى أين سنصل في هذه القضية، لأننا لم ننجز هذه المهمة بعد، ولم نعد التقارير التي تساعدنا في التفاوض مع شركة RIM لإيجاد البدائل والحلول.

وعما إذا كان وزير الإتصالات شريل نحاس يدعم الهيئة في مهمتها هذه، قال: أؤكد أن هناك تنسيقاً كاملاً ودائماً بين الوزارة والهيئة، والعلاقة بينهما على أفضل ما يكون.

### بيان الهيئة

وفي هذا السياق، أصدرت الهيئة امس البيان الآتي: يهم الهيئة المنظمة للاتصالات أن تعلم الرأي العام اللبناني أنها أطلقت دراسة من النواحي التقنية والتجارية والقانونية لبعض خدمات الداتا المستعملة عبر الهواتف الذكية في لبنان مثال الـ